

الري الحديث يأتي للزبيدات

تحت هذا العنوان، يعالج الأستاذ تماري الفترة ما بعد عام ١٩٧٧ (سنة ادخال الري الحديث أراضي القرية)، وفيها جرت مجمل التغييرات التي شهدتها القرية، وتشمل أثر الري الحديث على الانتاجية والدورة الزراعية والعمل والتسويق والمداخيل النقدية.

ويبدأ هذا الجزء باستعراض مختصر لكيفية دخول أسلوب الري الحديث أراضي الزبيدات؛ فيقول أن هذا الأسلوب لم يكن غريباً على أهالي القرية، خصوصاً أولئك الذين عملوا كمعال زراعيين في أراضي المستوطنات الاسرائيلية المحيطة؛ بل إن الحاجة كانت ماسة لهذا الأسلوب، في ظل ازدياد تملح تربة الزبيدات لتدرجات خطيرة وانخفاض الانتاجية الارضية وندرة مصادر المياه ومشاكل توزيع الأسمدة.. الخ. إلا أن المعيق الرئيسي، في رأيه، كان دائماً في عدم توفر رأس المال الكافي للمشروع في مثل هذه العملية الضخمة.

وكان لتجربة بعض مزارعي القرية باستخدام هذا الأسلوب بمساعدة جمعية المانويات عام ١٩٧٦ نتائج مذهلة على صعيد الانتاجية، حيث ضاعفت الانتاجية الى حوالي ثلاثة أو أربعة أضعاف الانتاجية القديمة. هذه التجربة شجعت القرية بكاملها على الاتفاق مع الجمعية على أساس مد شبكة العياد الرئيسية وتوابعها بتكلفة أساسية بلغت مليون ونصف المليون ليرة اسرائيلية (٩٠,٠٠٠ دولار باسعار ١٩٧٨)، ومشاركة الاهالي بما قيمته ٢٠٪ من التكاليف الرئيسية. وعن الجدير بالذكر هنا أن أسلوب الري الحديث كان في الأصل منتشرراً في معظم ملكيات الغور الشمالي والجنوبي الكبيرة، لتوفر رأس المال المطلوب، وبسبب من أن هذا الأسلوب هو غير اقتصادي للملكيات التي تقل مساحتها عن ٢٠ دونماً.

أما في مجال تقويم النتائج الرئيسية لاستخدام أسلوب الري الحديث في الزبيدات، فيجده الأستاذ تماري النتائج التالية:

- أولاً - تزايد في الانتاجية وصل حتى
- ب - ٨ أضعاف الانتاجية القديمة.
- ثانياً - موسم ميكر يوفر إمكانية التسويق

والمبيدات، الخ..

□ يوفر له مبلغاً من المال في نهاية موسم الصيف حيث يتعدم الدخل الزراعي.

□ يوفر له صناديق لتسويق بضاعته.

□ يتفاوضون مع تجار النسيبة (إن لم يكونوا هم أنفسهم) للحصول على أعلى سعر لبضائعهم.

وفي المقابل، فإن السمسار هو المسؤول الوحيد عن تحديد أسعار المبيدات والبذور، وهو الوسيلة الوحيدة للتسويق. وفي حال عدم قدرة الفلاح على أيفاء ديونه، يحق للسمسار أخذ ما يعادل ديونه من ملكية الفلاح، أو تجديد الاتفاق معه لسنة جديدة تضاعف من ديونه السابقة.

ويتهيئ الأستاذ تماري من هذه القضية بالقول إن النتيجة العامة تكون، في العادة، مشاركة مالك الأرض والسمسار للفلاح في أرباحه السنوية، واعتماد الفلاح بشكل كامل على قروضهم، مما أدى في الزبيدات الى تزايد افعال الفلاحين لاراضيهم، وتوجههم مع منتصف السبعينات الى سوق العمل المأجور المتاح في المستوطنات الاسرائيلية القريبة.

وفي نهاية هذا الجزء من البحث، يتحدث عن مشكلة مصادر المياه في القرية لأهميتها في التقديم لنقاش أسلوب الري الحديث وأثره على القرية. فيقول أن السياسة الاسرائيلية لم تتوقف عند مصادرة أراضي الزبيدات فقط، بل استكملته لتصل الى قانون يمنع حفر آبار ارتوازية جديدة في الأغوار، وتدمير ستة آبار ارتوازية ما بين أراضي المصروقي والزبيدات (١٥ كم)، بحيث لم يبق لأهل الزبيدات الا بئر الزبيدات الذي تحده انتاجه بـ ٢٠٠ - ٣٠٠ ألف متر مكعب في السنة، أي ما يكفي لري ٢١١ دونماً من أراضي القرية الزراعية. أما في المنطقة المحيطة بها، فتوجد سبعة آبار ارتوازية يملك ستة منها ملاكون كبار. وإذا اضيف الى ذلك المشاكل المحيطة بأسلوب الري القديم (الفتوات المفتوحة)، والتي تؤدي الى فقدان كميات كبيرة من الماء بالتبخير والتسبب الأرضي، وبداءة التكنيك الزراعي، ومشكلة تملح أراضي الأغوار مع قلة الأمطار فيها، لوجدنا أن من النتائج الطبيعية لذلك، التوجه المتزايد للفلاحين للعمل المأجور وتركهم أراضيهم الزراعية.